

■ من البحوث الجماعية لمعهد التخطيط القومي *

”تحقيق التنمية المستدامة في ظل اقتصاديات السوق

من خلال إدارة الصادرات والواردات “

في الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠١١/٢٠١٠

أ.د. إجلال راتب*

يستمد موضوع إدارة الصادرات والواردات أهميته من الجوانب الآتية:

أولاً: العجز في الميزان التجاري لجمهورية مصر العربية، فيما يتعلق بالصادرات والواردات السلعية، ويشكل هذا العجز عبئاً مالياً وقيداً على صانع السياسة الاقتصادية وامتداد القرار التنموي. وصحيح أن تجارة الخدمات وتدفقات رأس المال من الخارج تصحح العجز التجاري، و لكن العجز الأخير يظل يمثل أحد أبعاد المشكلة الاقتصادية المصرية بشكل مستمر .

ثانياً: الاختلالات الهيكلية المزمنة التي تعاني منها التجارة الخارجية المصرية، سواء في ذلك اختلالات الهيكل السلعي والخدمي، أو الهيكل الجغرافي والإقليمي. ويعكس الخلل الهيكلي للتجارة الخارجية السلعية والخدمية خللاً هيكلياً على مستوى الناتج المحلي الاجمالي ، مما يتطلب البحث في المستوى الأخير ومقارنته تحليلياً بالخلل التجاري، أما اختلال الهيكل الإقليمي للتجارة فإنه يعكس بدوره خللاً في اتجاهات العلاقات الاقتصادية الخارجية. نحو أقاليم وتكتلات اقتصادية معينة .

* قام بإعداد هذه الدراسة فريق البحث المكون من:

أ.د. إجلال راتب العقيلي (الباحث الرئيسي – مستشار بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية)، أ.د. محمد عبيد الشفيق عيسى ، أ.د. سلوى محمد درسي ، أ.د. عبد العزيز ابراهيم ، د. سحر البهائي ، د. نجلاء علام ، أ. أحمد رشاد ، أ. كريمة الصغير ، أ. زينب نبيل .

ثالثاً: أن الاقتصاد المصري يمكن وصفه بأنه اقتصاد " حساس للواردات " import – sensitive نظراً للاعتماد الزائد على واردات السلع الوسيطة والرأسمالية في تسيير دولاب العملية الإنتاجية من جهة ، وعلى واردات بعض السلع الغذائية وفي مقدمتها القمح لتلبية نحو نصف الاحتياجات المحلية ، من جهة أخرى . تستدعي هذه الحساسية تجاه الواردات بحثاً عميقاً للإقلال منها عبر الزمن ، ولبناء قدرة تنافسية وطنية في مواجهة العالم الخارجي ، ولو بدرجة معينة ، في الأجل المتوسط .

رابعاً: بروز ظاهرة " تركيز الصادرات " export – concentration وهذه الظاهرة انعكاس مباشر لخلل الهيكل السلعي والخدمي ، وتستدعي معالجة حقيقية ، وسعيًا الى "تنويع" الصادرات ، للحد من تأثيرها بالظروف المرتبطة بالسوق العالمية .

خامساً: الأثر القوي للتقلبات الدورية في الاقتصاد العالمي ، نتيجة لمفعول " الدورات الاقتصادية " Business cycles . ومثال ذلك ما حدث في أعقاب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الأخيرة ، التي ظهرت بصورة واضحة منذ ربيع العام ٢٠٠٨ ، والملاحظ أن تأثيرات هذه الأزمة انتقلت أفقياً من العالم الصناعي إلى الدول النامية ومنها مصر ، من خلال قنوات " القطاع الخارجي " في الاقتصاد ، سواء ما يتعلق بالتجارة الخارجية ، أو تدفقات رؤوس الأموال للاستثمارات المباشرة ، والاستثمارات غير المباشرة في سوق المال والبورصة ، وغير ذلك .

ويعكس الأثر القوي للدورات الاقتصادية العالمية اعتماد كثير من الاقتصادات النامية واقتصادات الأسواق الناشئة ، على التعامل الخارجي في الحصول علي الإمدادات اللازمة من السلع التكنولوجية والغذائية ، ومصادر التمويل ، كما يعكس الدرجة العالية لانفتاح هذه الاقتصادات نحو الخارج (قيمة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي) ويؤدي ذلك إلى بروز ظاهرة " الانكشاف " vulnerability، بما تؤدي إليه من ظواهر أخرى مثل " التضخم المستورد " و" الكساد المستورد" ، وكلاهما يؤكد هشاشة الاقتصاد القومي أمام الأزمات الاقتصادية العالمية .

سادساً: عدم وضوح استراتيجيات إصلاح ميزان المدفوعات ، وسياسات إصلاح التجارة الخارجية ، وصلتها باستراتيجية التنمية . ونذكر هنا الجدل المثار في الفكر التنموي والذي لم نستطع حسمه بصورة

واضحة في مصر ، من حيث المفاضلة بين " التوجه نحو الداخل " in – ward looking والتوجه نحو الخارج out – ward looking ، وبين إحلال الواردات وتشجيع الصادرات ، أو الإنتاج بهدف إشباع الاحتياجات الأساسية للمجتمع ... الخ . وهذه النقطة تتطلب مزيداً من الدراسة ، نظراً لصلتها الوثيقة بموضوع إدارة الصادرات والواردات .

سابعاً: وأخيراً إن موضوع إدارة الصادرات والواردات يرتبط من حيث الهدف بالمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة في ظل اقتصاديات السوق . لذلك يسمي البحث إلى ربط موضوع إدارة الصادرات والواردات بتحقيق التنمية المستدامة في الأجل الطويل ، وخاصة من خلال الحفاظ على قاعدة الموارد وصيانتها ، وحسن استغلال مصادر الثروة الطبيعية والبشرية في ظل علاقة " مثلي " مع العالم الخارجي ، لتزويد السوق المحلية باحتياجاتها وتوسيع وتنويع الصادرات السلعية والخدمية . وتتحدد أهداف البحث فيما يلي :

- ١- تقديم تشخيص وصفي - تحليلي للوضع الراهن للتجارة الخارجية : وبيان وجه العلاقة بين هذا الوضع وبين نمط إدارة التجارة ، تصديراً واستيراداً : خلال الفترة من ٢٠١٠-٢٠٠٠ .
 - ٢- توضيح الإطار التشريعي والتنظيمي وسياسات إدارة الصادرات والواردات السلعية ، والخدمات الداخلة في التجارة الخارجية المصرية ، لبيان أوجه القصور في هذا الإطار ، إن وجد .
 - ٣- بناء إطار للسياسة policy framework ، ووضع قواعد إرشادية guidelines لإصلاح عملية إدارة الصادرات والواردات من وجهة نظر الاقتصاد الكلي ، دون إغفال للعلاقة بين هذا الإصلاح ، وعملية " التحول الهيكلي " للاقتصاد ، وذلك على المستوى الإجرائي والتنفيذي .
- منهجية البحث:

بالإضافة إلى طرق البحث الوصفية والتحليلية والإحصائية والتاريخية، تعتمد على المقرب الهيكلي والمقرب المؤسسي: المقرب الهيكلي Structural approach والذي يقوم على التأكيد بوجه خاص على العلاقة بين عملية إدارة الصادرات والواردات، وبين التحليل الهيكلي أو البنائي للتجارة الخارجية في إطار هيكل الناتج المحلي الاجمالي ككل .

- المقترح المؤسسى Institutional approach والذى يؤدى إلى النظر إلى الإطار التشريعى والتنظيمى والسياسى كوحدة واحدة مركبة ، حيث تقوم علاقة ارتباط متبادل تجعلها تعمل باعتبارها نظاماً مؤسسياً .

ويشتمل البحث على خمسة فصول رئيسية :

- الفصل الأول: العلاقة بين التجارة الخارجية وتحقيق التنمية المستدامة .

- الفصل الثانى : محددات إدارة الصادرات والواردات فى إطار هيكل الناتج المحلى الاجمالى من الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠ .

- الفصل الثالث : سياسات إدارة الواردات فى مصر فى الفترة بين ٢٠٠٠-٢٠١٠ .

- الفصل الرابع : سياسة إدارة الصادرات فى مصر فى الفترة بين ٢٠٠٠-٢٠١٠ .

- الفصل الخامس : إدارة الصادرات الخدمية وتأثيرها على تغطية العجز فى الميزان التجارى (بالتركيز على قطاع النقل البحرى وقناة السويس) .

- أهم التوصيات :

- ملخص الدراسة :

يهتم الفصل الأول بالعلاقة بين التجارة الخارجية وتحقيق التنمية المستدامة فيوضح جدلية العلاقة بين تحرير التجارة الخارجية والبيئة والتنمية المستدامة ، واستعراض الرأى الذى يؤيد أن تحرير التجارة الخارجية سيؤدى إلى زيادة رفاهية الإنسان من خلال جعل النشاط الاقتصادى أكثر فاعلية وكفاءة فى الوقت نفسه الذى يتخوف فيه علماء البيئة من أن زيادة الإنتاج والتنقل تؤدى إلى إلحاق الضرر بالبيئة وبالتالي التنمية المستدامة .

كما استعرض هذا الجزء مخاوف الدول النامية من اتفاقيات التجارة المتعلقة بالبيئة والتي يمكن أن تحد من قدرات الدول النامية على اختراق الأسواق العالمية ، حيث يرى كثير من الدول النامية أن ربط تحرير التجارة بالبيئة ينطوى على مخاوف كثيرة . وأن هذا الربط ومن واقع الحال سيؤدى وقد أدى بالفعل إلى نوع من الصراعات بين الدول المتقدمة والدول النامية. وليس هذا فقط ، ولكن أيضا بين الدول المتقدمة

بعضها وبعض وخاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالأغذية وخاصة المعدلة جينياً أو اللحوم التي تعامل بالهرمونات وهو صراع قائم وسيستمر .

ومن المخاوف الأساسية للدول النامية :

أولاً : العنونة البيئية Eco-Labeling:

وهناك مخاوف عديدة من استغلال العنونة البيئية لخدمة أغراض حماية خاصة إذا ما امتد نظامها يشمل عمليات وطرق الإنتاج التي لا ترتبط بالمنتج النهائي ، ومن هنا ينشأ التخوف من أثر ذلك على صادرات الدول النامية . أضف إلى ذلك ما ينطوي على تطبيق المعايير البيئية في هذا الصدد من إضافة أعباء اقتصادية واجتماعية لا مبرر لها . مع الأخذ في الاعتبار شكوك الدول النامية في التحيز لصالح معايير الدول المتقدمة - مع عدم اشتراك الدول النامية في وضع هذه المعايير .

ثانياً : التخوف من عدم قدرة الدول النامية النفاذ إلى الأسواق الخارجية:

وذلك بالنسبة للسلع ذات الاهتمام التصديري للدول النامية ، وينبع هذا التخوف من :

- أي متطلبات بيئية تؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج وبالتالي زيادة الأسعار والتي تعتمد الدول النامية عليها في المنافسة .

- التأثير السلبي على القدرة التنافسية للدول النامية وعدم قدرة هذه الدول على تعويض ذلك ، حيث يتسم الاقتصاد في هذه الدول بجمود أو عدم مرونة الإنتاج وبالتالي عدم القدرة على التحول إلى منتجات تنافسية .

والأمثلة على ذلك كثيرة وخاصة في مجالات : صناعة الجلود ، والمنسوجات والأحذية إذ أن تكلفة استخدام المواد الكيماوية المقبولة بيئياً قد تبلغ ثلاثة أضعاف المواد الكيماوية التقليدية التي تستخدمها الدول النامية . ولذلك تجاهد الدول النامية في الوصول إلى معايير بيئية تحقق ما يعرف بالمكاسب المتبادلة win-win concept .

أولاً : أهمية صياغة نموذج تخطيطي يتسم بالكفاءة والفاعلية ، فى الظروف الراهنة للاقتصاد المصرى وفى ضوء التجارب والخبرات التاريخية التى مر بها أو حصلها هذا الاقتصاد. ونذكر من بين معالم النموذج التخطيطى المشار إليه ،والذى ينبغى أن يشمل التجارة الخارجية ، الأسس التالية ، وفق ما تمت بلورته فى إحدى الدراسات الرائدة للمعهد :

١- ضرورة الاعتماد على النماذج الاقتصادية الرياضية فى حساب القيم المخططة لسائر المتغيرات الاقتصادية فى ضوء الأهداف التى تتبناها خطة التنمية .

٢- الاستفادة بأسلوب مصفوفة الحسابات الاجتماعية كقاعدة بيانات أساسية ومستوى توازنى يمكن بالاعتماد عليه تحقيق توازن الخطة.

٣- تطوير نماذج تخطيط التنمية لتعكس مزيداً من التفاعل مع معطيات ومحددات العالم الخارجى . ومن هذا الأساس الأخير نصل إلى النقطة الثانية .

ثانياً : توفير متطلبات تطوير أسلوب إدارة الاقتصاد القومى ، بغض النظر الآن عن تسمية هذا النوع من الإدارة بالتطبيق على ظروف الاقتصاد المصرى ، مثل اقتصاد السوق ، أو اقتصاد السوق الاجتماعى : أو "اقتصاد السوق المخطط" ، وفق ما أشارت إليه دراسة رائدة أخرى للمعهد فى مطلع (فلقد تنازل الاقتصاديون منذ زمن طويل عن افتراض كمال السوق) ولكن البديل - أى تدخل الدولة - لم يكن بدورده يتسم بالكمال ، ولا هو بغير تكلفة . ومع تراجع ومراجعة فكر التنمية من ناحية ، وصعود الاتجاهات اليمينية فى الولايات المتحدة وبريطانيا من ناحية ثانية ، وانحسار النظم الشمولية فى بلدان شرق أوروبا من ناحية ثالثة ، بدا وكأن العجلة تدور نحو اقتصاد السوق الحر ، ومن ثم التخلص من تدخل الدولة والقطاع انعام والتخطيط . ولا شك أن هذه استخلاصات متسرة وغير علمية وضارة . وربما يستوجب الأمر أن نغير قراءة وترتيب بعض المفاهيم والعلاقات فى سبيل الإجابة عن سؤال : إلى أى مدى يمكن المزج بين السوق والتخطيط عموماً ، وفى الاقتصاد المصرى فى ظروفه الراهنة ؟

أما الفصل الثالث فيعالج سياسة إدارة الواردات ، عن طريق دراسة تطور هيكل الواردات المصرية سلعياً وجغرافياً ، والذى نتج عنه حقيقة أساسية وهى أن الواردات المصرية تتسم بوجود معاملات تركز عالية

ثالثا : فرض الرسوم والضرائب للأغراض البيئية.

إن محاولات كسب ثقة الدول النامية فى أهداف وأغراض الدول المتقدمة والذى سببه عدم امتثال الدول المتقدمة فى تنفيذ تعهداتها التى التزمت بها فى مؤتمر الأمم المتحدة بشأن البيئة والتنمية بالبرازيل سواء ما ارتبط فى هذه التعهدات بمساعدات فنية ومالية للدول النامية فى هذا المجال أو مواقف الدول المتقدمة المتعارضة والمتناقضة فيما يتعلق بتطبيق الاشتراطات البيئية وربطها حسب المجال الذى تراه الدول المتقدمة متوافقاً مع مصالحها الاقتصادية والمرتبطة بالنفاذ إلى الأسواق الخارجية فقط .

ولذلك تتخوف الدول النامية من نوايا الدول المتقدمة فى موضوع فرض رسوم على المنتجات العابرة للحدود من منطلق تطبيق المعايير البيئية بشكل تعسفى يضر باقتصاديات الدول النامية وموقفها التنافسى فى السوق العالمى .

ومن أهم ما توصل إليه هذا الجزء : أن صون البيئة هو أحد ركائز التنمية المستدامة مما يعنى ضرورة الاستخدام الرشيد للموارد ، وضرورة حساب الربح والخسارة والتكلفة والعائد من جميع استخدامات مواردنا الطبيعية وخاصة تلك التى تعانى من محدودية تهدد بنفادها أو عدم قدرتها على التجدد أو بارتفاع تكلفتة تجديدها .

ولتوضيح تلك المفاهيم اهتم الجزء الثانى من الفصل الأول بواحد من أهم الموارد الطبيعية التى تتحف بالندرة على المستوى العالمى كذلك على المستوى المحلى، ألا وهو الموارد المائية . ومن خلال شرح وتحليل بعض المفاهيم الهامة مثل البصمة المائية ، والمياه الافتراضية كان أنتم توصيات هذا الجزء هو ضرورة حساب المياه الافتراضية فى عمليات التصدير والاستيراد لأى منتج سواء صناعى أو زراعى .

ومن إضافات هذا الجزء حساب المياه الافتراضية لواردات مصر من القمح مما يساهم فى المساعدة على اتخاذ بعض القرارات فيما يتعلق بالاستراتيجيات الزراعية (الاكتنا، انذاتى من القمح مثلاً) بمعنى نتيج القمح أو نستورده بما يحتويه من مياه افتراضية ؟

كذلك تم حساب المياه الافتراضية لصادرات مصر من الأرز . واعتماداً على أن تصدير الأرز هو تصدير للمياه دنا يعنى خسارة اقتصادية ومائية قومية لمصر ، وقد ينظر إلى تصدير الأرز على أنه تهريب لثروة قومية

أولاً : أهمية صياغة نموذج تخطيطي يتسم بالكفاءة والفاعلية ، فى الظروف الراهنة للاقتصاد المصرى وفى ضوء التجارب والخبرات التاريخية التى مر بها أو حصلها هذا الاقتصاد. ونذكر من بين معالم النموذج التخطيطى المشار إليه ، والذى ينبغى أن يشمل التجارة الخارجية ، الأسس التالية ، وفق ما تمت بلورته فى إحدى الدراسات الرائدة للمعهد :

١- ضرورة الاعتماد على النماذج الاقتصادية الرياضية فى حساب القيم المخططة لسائر المتغيرات الاقتصادية فى ضوء الأهداف التى تتبناها خطة التنمية .

٢- الاستفادة بأسلوب مصفوفة الحسابات الاجتماعية كقاعدة بيانات أساسية ومستوى توازنى يمكن بالاعتماد عليه تحقيق توازن الخطة .

٣- تطوير نماذج تخطيط التنمية لتعكس مزيداً من التفاعل مع معطيات ومحددات العالم الخارجى . ومن هذا الأساس الأخير نصل إلى النقطة الثانية .

ثانياً : توفير متطلبات تطوير أسلوب إدارة الاقتصاد القومى ، بغض النظر الآن عن تسمية هذا النوع من الإدارة بالتطبيق على ظروف الاقتصاد المصرى ، مثل اقتصاد السوق ، أو اقتصاد السوق الاجتماعى ، أو "اقتصاد السوق المخطط" ، وفق ما أشارت إليه دراسة رائدة أخرى للمعهد فى مطلع (فلقد تنازل الاقتصاديون منذ زمن طويل عن افتراض كمال السوق) ولكن البديل - أى تدخل الدولة - لم يكن بدوره يتسم بالكمال ، ولا هو بغير تكلفة . ومع تراجع ومراجعة فكر التنمية من ناحية ، وصعود الاتجاهات اليمينية فى الولايات المتحدة وبريطانيا من ناحية ثانية ، وانحسار النظم الشمولية فى بلدان شرق أوروبا من ناحية ثالثة ، بدا وكأن العجلة تدور نحو اقتصاد السوق الحر ، ومن ثم التخلص من تدخل الدولة والقطاع العام والتخطيط . ولا شك أن هذه استخلاصات متسرعة وغير علمية وضارة . وربما يستوجب الأمر أن نغير قراءة وترتيب بعض المفاهيم والعلاقات فى سبيل الإجابة عن سؤال : إلى أى مدى يمكن المزج بين السوق والتخطيط عموماً ، وفى الاقتصاد المصرى فى ظروفه الراهنة ؟

أما الفصل الثالث فيعالج سياسة إدارة الواردات ، عن طريق دراسة تطور هيكل الواردات المصرية سلعياً وجغرافياً ، والذى نتج عنه حقيقة أساسية وهى أن الواردات المصرية تتسم بوجود معاملات تركز عالية

فى عدد محدود من السلع ، كذلك درجة عالية من التركيز الجغرافى مما يعنى ارتباطها جغرافيا بدول محددة فى التعامل الخارجى. بالإضافة إلى تركيب احتكارى لأسواق الاستيراد فى مصر مما يؤثر على عمليات التسعير والسيطرة على المعروض والمخزون من هذه السلع ، فقد تبين وجود احتكار فى السوق المصرى من قبل المستوردين الكبار الخمسة الأوائل وهم أكبر مستوردى السوق المصرى فى معظم السلع الاستيرادية . حيث تصل نسبة الاحتكار الخاص نحو ٧٠٪ فى مجموعة السكر والمصنوعات السكرية ، وحوالى ٦٣٪ فى مجموعة المشروبات والسوائل الكحولية والخل ، وحوالى ٤٦٪ بمجموعة الكاكاو ومحضرات الكاكاو ، ٣٧٪ بمجموعة اللحوم والأحشاء والأطراف الصالحة للأكل ، و ٣٠٪ بمجموعة الشحوم والدهون والزيوت الحيوانية أو النباتية ، وحوالى ٣٠٪ بمجموعة الألبان ومنتجات صناعة الألبان والبيض والطيور والمنتجات الحيوانية الصالحة للأكل ، ويحتكر المستوردون الخمسة الأوائل فى القطاع الخاص حوالى ٣٥٪ من سوق استيراد الجلود والفراء ، وحوالى ٣٤٪ من سوق منتجات الخزف . وحوالى ٦٣٪ من سوق الخلاط الخزفية ، وحوالى ٣٠٪ من سوق الأسدة ، وحوالى ٢٥٪ من سوق منتجات الصيدلة.

واهتم هذا الفصل باستعراض وتحليل السياسة التجارية الخاصة بالواردات سواء المالية أو النقدية ، فقد شهد قطاع التجارة الخارجية فى ظل التحرير الاقتصادي العديد من التطورات التشريعية والتنظيمية صاغت شكل السياسة التجارية. وانعكست على مستوى الحماية الفعلية والاسمية.

وقد لعبت أدوات السياسة النقدية من خلال منح الائتمان وتحديد القدرة التمويلية وسياسة سعر الصرف دوراً فى التأثير على الصادرات والواردات ، كما ساهمت السياسة الضريبية فى نفس الوقت بكوناتها من ضرائب الأرباح التجارية والصناعية ، وضريبة المبيعات فى تحديد مستوى كفاءة العمليات التجارية . بالإضافة إلى الدور الحيوى الذى تلعبه السياسات المالية وتلك الخاصة بالتعريف الجمركية والقيود الكمية وتأثيرها على الواردات .

إلا أنه مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية عالمياً وإقليمياً ومحلياً ومع الاتجاه إلى إدارة الاقتصاد المصرى من خلال قوى السوق من عرض وطلب واتباع سياسة الإصلاح الاقتصادى وتمشياً مع متطلبات التحرير الاقتصادى وفقاً للالتزام بمقررات منظمة التجارة العالمية وانتهى تعتبر مصر عضواً بها . كان

لابد من تغيير النظرة إلى دور ووظيفة السياسة الجمركية من السياسة الحمائية إلى سياسة الحرية الاقتصادية التي تؤدي طبقاً للفلسفة الجديدة في إدارة الاقتصاد القومي إلى :

- توسيع الخيارات أمام المستهلكين والمنتجين كلهم ، وإرساء مفهوم حرية الاختيار .
- رفع قدرة القطاع الخاص التنافسية من خلال خفض تكلفة الاستيراد والتصدير .

وقد قامت الدراسة بتقييم آثار السياسة الجمركية والسياسة النقدية ، وقد تبين أن إزالة القيود الجمركية وخفض وترشيد التعريفات الجمركية على مراحل كما سبق الذكر والقضاء على التشوهات التعريفية تهدف في الأساس إلى رفع كفاءة تخصيص الموارد والتركيز على الأنشطة الاقتصادية التي تتمتع بميزة نسبية ، والحد من التحيز ضد التصدير، وتحسين أحوال العمالة باعتبارها العامل الأوفر من عوامل الإنتاج في مصر ، هذا بالإضافة إلى توفير منتجات أكثر جودة وأقل سعرا للمستهلكين .

ومع زيادة اندماج الاقتصاد المصري في الاقتصاد العالمي الآن أكثر من أى وقت مضى ، فإن الاستفادة من هذا الانفتاح تتطلب مزيدا من الاتساق في هيكل التعريفات الجمركية . وتطوير المؤسسات المرتبطة بالتجارة ، وتخفيض تكلفة المعاملات حتى تتمكن الشركات من المنافسة بنجاح في الأسواق العالمية .

وإذا أخذنا في الاعتبار آثار تحرير التجارة الخارجية متمثلة في خفض التدرجى للتعريفات الجمركية نجد أن معدلات الحماية الإسمية والفعالة انخفضت بالنسبة للقطاعات الأساسية وهي الصناعة والزراعة والتعدين والحاجر ، إلا أنه لا زال هناك تفاوت كبير في نمط الحماية بين الأنشطة المختلفة . ويتضح ذلك من أن صناعات مثل صناعات المعادن الأساسية والكيماويات تحظى بمستوى حماية يقل عن صناعات النقل والملابس والأحذية وهذا جعل الاقتصاد المصري أكثر عرضة للمنافسة العالمية إلا أن ذلك قد يعود على المستهلكين بالفائدة كما قد يدفع الشركات إلى رفع كفاءتها .

وبالنسبة لأثر السياسات النقدية على التجارة الخارجية فقد تبين :

- ١- قيام البنك المركزى بعمليات السوق المفتوحة وذلك للتأثير على كمية النقود التي في التداول لعلاج الخلل بين الطلب الكلى والعرض الكلى وذلك لضمان استقرار الأسعار بالنسبة لسوق الصرف الأجنبى ، فإن هذه العمليات تؤثر على فرص التصدير والاستيراد من خلال تأثيرها على الأسعار النسبية فى الداخل والخارج . كذلك تأثيرها على قيمة حصيللة الصادرات وتكلفة الاستيراد .

٢- استخدام البنك المركزي آليات الخصم وإعادة الخصم على الأوراق التجارية، وبالنسبة لوحداث الجهاز المصرفي تعد هذه مؤشرا للبنوك عند تحرير سعر الفائدة المدينة والدائنة مما يؤثر على التصدير والاستيراد مباشرة من خلال طريقتين : الأولى : مباشرة من خلال التأثير على فرص تمويل هذه العمليات عن طريق البنوك ، والثانية : غير مباشرة من خلال التأثير على كمية النقود التي في التداول بما لذلك من تأثير على الأسعار المحلية مقارنة بالأسعار السائدة في الأسواق الخارجية.

٣- تغيير نسبة الاحتياطي القانوني للتأثير على عرض النقود بالرفع في حالة التأثير لتخفيض قدرة البنوك على خلق الودائع لمكافحة التضخم وتحقيق استقرار الأسعار ، أو بالخفض لتنشيط وزيادة الطلب، وذلك للخروج من حالة الانكماش ورفع معدل النمو بما قد يكون له انعكاس على الصادرات والواردات من خلال تأثير هذا التغيير على الأسعار المحلية وعلاقتها بالأسعار في الأسواق الأجنبية . هذا فضلا عن التأثير المباشر لتغيير نسبة الاحتياطي القانوني على قدرة البنوك على تمويل عمليات التصدير والاستيراد .

٤- تدخل البنك المركزي في بعض الأحوال بتعليمات إدارية مباشرة للبنوك للتأثير على كمية النقود المتاحة لتمويل أنشطة معينة لزيادتها أو تقليصها ، مثل : تحديد السقوف الائتمانية للنسبة . تحديد حد أقصى للقيمة بين القروض المصرفية لقطاع أو نشاط معين ورأس مال البنك .

من أهم هذه التعليمات والتي تؤثر مباشرة على التجارة الخارجية (صادرات وواردات) تخفيض أو رفع أسعار العملات الأجنبية بالنسبة للعملة الوطنية أو وضع حد أدنى بالنسبة لتغطية الاعتمادات المستندية (بالعملة المحلية أو الأجنبية) لتمويل عمليات الاستيراد . كذلك وضع حد أقصى للعمولات المصرفية على تحصيل المستحقات بالعملات الأجنبية في عمليات التصدير .

إلا أن تأثير هذه السياسات يتوقف على درجة مرونة انجهاز الإنتاج ، ومرونة الطلب السعرية والدخلية على المنتجات المحلية محل التصدير الفعلي وعلى السلع والخدمات المستوردة . ومن الملاحظ ضعف تأثير السياسة النقدية في مصر على أداء قطاع التجارة الخارجية بها ، وليس أدل على ذلك من أن فترة الإصلاح الاقتصادي ، خلال التسعينيات ، شهدت استقرارا تقديما ملحوظا ، واستقرارا كبيرا في أسعار الصرف . وتراجعا كبيرا في معدلات التضخم ، وتدني عجز الموازنة العامة

للدولة كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى إلى أكثر مما يعتبر حدودا آمنة (وهى منجزات هامة لعبت فيها كل من السياسة النقدية والسياسة المالية الدور الرئيسى) ومع ذلك لم يكن هناك تحسن فى أداء قطاع التجارة الخارجية المصرية على نحو متناسب مع هذه المنجزات . والحقيقة أن ضعف تأثير السياسة النقدية على أداء قطاع التجارة الخارجية المصرى يعد أمراً متوقعا لأن المشكلة الحقيقية فى ضعف هذا الأداء لا تعود إلى عوامل نقدية بقدر ما تعود إلى عوامل هيكلية تتمثل فى سيطرة المنتجات الأولية على هيكل الصادرات ، وعدم مرونة الجهاز الإنتاجى بالنسبة للتغيرات الكمية والنوعية فى الطلب المحلى والأجنبى على المنتجات السلعية والخدمية، بالإضافة إلى تخلف كثير من القطاعات الإنتاجية عن ملاحقة التطورات التكنولوجية التى تحدث فى القطاعات المماثلة فى العالم الخارجى .

ومن الأمثلة الواضحة على ذلك هو أثر تحرير سعر الصرف (خفض قيمة الجنيه المصرى بالنسبة للدولار) سواء على زيادة حجم الصادرات أو خفض حجم الواردات ، فمرونة الطلب الأجنبى على الصادرات المصرية تكاد تكون منبئة الصلة بسعر صرف الجنيه لأن تغيرات هذا السعر لا تنعكس على أسعار بيع الصادرات المصرية فى الأسواق العالمية ، ومن جهة أخرى فإن طلب السوق المصرى على الواردات غير مرن لأسباب متعددة من أهمها أن الواردات المصرية إما أنها من الضروريات للاستهلاك والإنتاج أو أنها من الكماليات التى يطلبها ذوو الدخول المرتفعة الذين لا يستجيب طلبهم كثيرا لارتفاع أسعار هذه الكماليات .

كذلك ما زالت مرونة الجهاز الإنتاجى فى مصر ، وتنوع هيكله خاصة من حيث النصيب النسبى للسلع والخدمات ذات المحتوى التكنولوجى المتقدم ، دون المستوى المطلوب للاستفادة الفعلية من الأثر المحتمل لتخفيض قيمة الجنيه فى زيادة الطلب الأجنبى على المنتجات المصرية ، بافتراض أن هذا التخفيض سينعكس بانخفاض فى سعر عرض المنتجات المصرية فى الأسواق الخارجية .

إن الخبرات السابقة لمصر تكشف عن انعدام فعالية تخفيض قيمة العملة فى زيادة الصادرات المصرية أو تخفيض الواردات أو علاج عجز ميزان المدفوعات. ولعل أقرب هذه التجارب التخفيضات المتتابة منذ إنشاء السوق المصرفية الحرة حتى الآن والتى لم يكن لها أثر يذكر فى زيادة الصادرات ولا فى تخفيض الواردات أو الحد من عجز ميزان المدفوعات .

وفى الجزء الأخير من هذا الفصل تم استعراض الهيئات والأجهزة والشركات المستوردة التابعة للقطاعين العام والخاص وكذلك الإجراءات والتشريعات .

وفى الفصل الرابع تم تحليل هيكل الصادرات السلعى والجغرافى لمصر خلال فترة الدراسة، ويتضح من التحليل تركيز هيكل الإنتاج الصناعى المصرى فى الصناعات كثيفة الموارد الطبيعية وذات المحتوى التكنولوجى المنخفض مما يقلل من القدرة التنافسية للصادرات المصرية على اختراق الأسواق العالمية ، حيث نجد أن الصادرات الصناعية لا تتجاوز ٣٨٪ من إجمالى الصادرات المصرية فى عام ٢٠٠٩ . وبعد أن كانت مصر فى أوائل الستينيات فى مركز تنافسى أفضل فى مجال التعامل مع العالم الخارجى بالمقارنة ببعض دول شرق آسيا، مثل كوريا الجنوبية ، حيث كان العجز التجارى الكورى يصل الى ضعف العجز التجارى المصرى، وفى الوقت الذى ارتفعت فيه مساهمة الصادرات الصناعية إلى مجموع الصادرات من نحو ١٤٪ إلى نحو ٩٠٪ فى كوريا خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٩٠، ظلت مساهمة الصادرات الصناعية إلى مجموع الصادرات السلعية فى مصر عند مستواها الذى كان يبلغ ١٢٪ خلال الستينيات والسبعينيات، ولم يتجاوز ٣٠٪ إلا فى بداية التسعينيات .

هكذا نجد :

- أن مصر فقدت إلى حد كبير وضعها المتميز فى التصدير الذى حققته فى أوائل الستينيات ، وأصبحت تعاني من جمود واضح فى قيمة الصادرات السلعية نتيجة القيود الهيكلية العامة على إدارة الصادرات .
- وفيما يتعلق بالعوامل التى تؤثر على الصادرات الصناعية المصرية فنجد أنها ترتبط بجانبى العرض والطلب، وفيما يتعلق بالمشكلات التى تتعلق بجانب الطلب على الصادرات الصناعية المصرية فنجد أنها تتركز فى مشكلات محلية ومشكلات دولية، تظهر فى تركيز الهيكل السلعى للصادرات، وتركز الهيكل الجغرافى ، مما يستدعى تنوع الصادرات للحد من تأثرها بالظروف المرتبطة بالسوق العالمية.
- أن صادرات مصر من الوقود تمثل حوالى ٥٨٪ من قيمة الصادرات السلعية المصرية عام ٢٠٠٨ وحوالى ٢٨٪ عام ٢٠٠٩، ويلاحظ تراجع حجم الصادرات غير البترولية، وتراجع أسعار الصادرات البترولية

عن مستوياتها السابقة وذلك خلال عامي ٢٠٠٩-٢٠١٠ في ضوء التداعيات الناتجة عن الأزمة المالية العالمية في سبتمبر ٢٠٠٨ .

- تركز مصر والدول النامية على القطاعات ذات الأهمية التصديرية بالنسبة لها (مثل الملابس والمنسوجات، المفروشات، السجاد، الجلود، الأحذية، الأثاث) باعتبارها صناعات كثيفة العمالة وهي الأكثر تأثراً بالمعايير البيئية في سياق تنافسية الصادرات والتنمية المستدامة .

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشكل السمة الغالبة في الصناعات حيث تعمل على نطاق ضيق بهيكل إدارية ومالية ضعيفة مما يعوق قدرتها على الاستثمار في الخيارات البيئية المتغيرة باستمرار.

- ملاحظة تعدد المؤسسات العاملة في مجال خدمة تنمية الصادرات بما لا يتناسب مع حجم أو نوعية الخدمات المقدمة أو فعاليتها ، مما يقتضى إعادة هيكلة الجهاز المؤسسي للتجارة الخارجية.

أما بالنسبة لصادرات مصر الصناعية فقد تركزت في مجموعة السلع (نصف المصنعة وتامة الصنع) وبلغت نسبة تصدير الحديد والصلب ٤٪ إلى إجمالي الصادرات والملابس الجاهزة ٢,٥٪ والأدوية والمنسوجات القطنية حوالي ٣٪ والسجاد حوالي ١,٢٪ . هذا مع ملاحظة أن الصادرات غير المصنعة - والتي لا تعكس تطوراً في الهيكل الإنتاجي- قد بلغت حوالي ٢١٪ عام ٢٠٠٩ مقارنة بحوالي ٣٨٪ عام ٢٠٠٥ ، وهو ما يعد أحد مظاهر الخلل في الاقتصاد الذي ينعكس في هيكل الصادرات.

- تزايد دور القطاع الخاص في ظل التحول نحو اقتصاد السوق، وهو ما يتضح من ارتفاع نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي من حوالي ٥٤٪ عام ٢٠٠٥ إلى حوالي ٦٢٪ عام ٢٠٠٧ . ويمثل القطاع العام أكبر القطاعات المساهمة في الصادرات المصرية خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٧، حيث شكلت صادرات القطاع العام حوالي ٣٦,٦٪ عام ٢٠٠٧، يليه القطاع الاستثماري حيث بلغت نسبة مساهمته حوالي ٣٢,٦٥٪ من إجمالي الصادرات لنفس العام، يليه القطاع الخاص بنسبة مساهمة بلغت حوالي ٣٠,٨٪ .

- وعلى ذلك فإن اقتصاد السوق لا يستطيع إعادة هيكلة الاقتصاد المصري بإمكانات ذاتية في المستقبل القريب، وينبغي على الدولة أن توفر الحوافز المطبوبة لرفع وتيرة نمو الصناعة التحويلية عن طريق

سياسات التحفيز من تخفيض الضرائب وإعفاء ما تخصصه المؤسسات الصناعية للاستثمار من ضريبة الدخل والاتجاه نحو الضريبة التصاعدية مع تخفيض الضرائب على مؤسسات قطاع التكنولوجيا العالية. - وعليه فإن الأمر يتطلب تعديل السياسة الاقتصادية، فلا يجوز أن تكتفي الحكومة بكبح جماح التضخم المالي، إذ ينبغي التركيز على إجراءات تساعد على هيكلة الاقتصاد المصري وتحويل الاستثمارات إلى الصناعة التحويلية وبالأخص إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودفع التنمية الاقتصادية إلى الأمام في مجال العلم والتقنية حتى يتم تصحيح مسار السياسة الاقتصادية، ذلك أن مصر بعد الثورة تختلف عن مصر قبل الثورة.

كما اتضح تركز الصادرات المصرية على عدد محدود من الدول من أهمها دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، وضعف نصيب الدول النامية ودول شمال أفريقيا ودول أفريقيا بصفة عامة من الصادرات المصرية، وذلك بسبب عدم الاهتمام بتوفير وسائل النقل المنتظمة وارتفاع تكاليف الشحن والتأمين. وفي عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ ازدادت الأهمية النسبية لسوق الدول الآسيوية غير العربية في الصادرات المصرية (٢٣٪)، وعلى مستوى الدول العربية تحتل السعودية المركز الأول في صادرات مصر. واستعرض هذا الفصل بالتحليل سياسات إدارة الصادرات :

- سياسات النمو الموجه للتصدير.
 - سياسات دعم الصادرات.
 - السياسات الحمائية الجديدة بالمقارنة ببعض الدول (كوريا، أمريكا، الاتحاد الأوروبي، الصين).
 - السياسات الحمائية "غير المعلنة" من بعض الدول تجاه الصادرات المصرية.
- أما الفصل الخامس فقد اختص بدراسة إدارة الصادرات الخدمية وتأثيرها على تغطية العجز في الميزان التجارى (مع التركيز على النقل البحرى وقناة السويس)، ويوضح الجزء الأول من هذا الفصل أهمية الصادرات الخدمية فى حركة التجارة الخارجية وفى الحد من العجز فى ميزان المدفوعات حيث يغطى فائض ميزان الخدمات عجز الميزان التجارى. كما يتضح من الجدول التالى حيث وصلت هذه التغطية فى عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ إلى ٩٤٪ من قيمة العجز فى الميزان التجارى.

جدول رقم (١)

نسبة تغطية الصادرات الخدمية لعجز الميزان التجارى مصر ٢٠٠٢/٢٠٠١-٢٠٠٩/٢٠١٠

السنة	الصادرات الخدمية (مليار دولار)	عجز الميزان التجارى (مليار دولار)	نسبة تغطية الصادرات الخدمية / عجز الميزان التجارى
٢٠٠٢/٢٠٠١	٩,٦	٧,٥ -	%١٢٨
٢٠٠٣/٢٠٠٢	١٠,٤	٦,٦ -	%١٥٧,٥
٢٠٠٤/٢٠٠٣	١٣	٧,٥ -	%١٧٣,٣
٢٠٠٥/٢٠٠٤	١٥	١٠,٣ -	%١٤٥,٦
٢٠٠٦/٢٠٠٥	١٧,٤	١١,٩ -	%١٤٦,٢
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٠,٥	١٦,٣ -	%١٢٥,٧
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٧,٢	٢٣,٤ -	%١١٦,٢
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٣,٨	٢٥,٢ -	%٩٤,٤
٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٣,٦	٢٥,١ -	%٩٤

المصدر : البنك المركزي المصري ، التقرير السنوى : أعداد مختلفة .

وفى الجزء الثانى من هذا الفصل تم التركيز على عنصرين أساسيين من عناصر الميزان الخدمى ، وهما النقل البحرى وقناة السويس ، وذلك لأن التجارة الخارجية المصرية المنقولة بحراً تمثل ٩٠٪ من إجمالى التجارة الخارجية المصرية (صادرات وواردات) ، واشتمل هذا الجزء على توضيح الأدوار الرئيسية واختصاصات قطاع النقل البحرى ، واستعراض وتحليل استراتيجية هذا القطاع مع وضع سياسات تحقيق تلك الاستراتيجية ، كذلك تطور أداء الموانئ المصرية وضرورة تطوير وتحديث الموانئ باستمرار ورفع كفاءتها بما يتواءم مع التطورات العالمية المستمرة وذلك لدفع عملية التنمية الاقتصادية ومما يعزز قدرة هذا القطاع التنافسية من خلال تشجيع القطاع الخاص على لعب دور أكبر فى مجال الخدمات البحرية المتنوعة فى مختلف الموانئ المصرية .

ولتحديد القدرة التنافسية للأسطول البحرى المصرى فقد تمت دراسة مقارنة بين الأسطول البحرى المصرى وبعض الموانئ، على البحر المتوسط. وقد تبين أن تونس وليبيا مثلا تتميزان عن مصر فى تكلفة نقل الحاويات من موانئها إلى إيطاليا، فى حين تتميز مصر عن ميناء العقبة، وذلك يتضح من مقارنة تكلفة نقل حاوية ٢٠ طن من الموانئ المختلفة إلى ميناء جنوا بإيطاليا كما يتضح من الجدول التالى :

جدول رقم (٢)

تكلفة نقل حاوية ٢٠ طن من المدن المختلفة

من	إلى	التكلفة
الاسكندرية	جنوا	٧٥٠ دولار أمريكى
تونس	جنوا	٤٥٠ دولار أمريكى
ليبيا	جنوا	٥٥٠ دولار أمريكى
العقبة	جنوا	١٥٠٠ دولار أمريكى

المصدر. شركة Misr Pan Trans Port للنقل الجوى والبحرى. الإسكندرية ٢٠١٠

أما بالنسبة لقناة السويس والدور الذى تلعبه إيراداتها فى الاقتصاد القومى فقد اهتم هذا الفصل بتطور الأداء والنشاط وتحليل أثر الأزمة الاقتصادية فى ٢٠٠٨ على نشاط القناة .

كما قدم هذا الفصل بعض السياسات والإجراءات التى اتبعت للحد من أثر الأزمة العالمية ، كما قدم تقييما لأداء الهيئة أثناء وبعد الأزمة العالمية . أيضا اهتم هذا الفصل بتتبع أثر ثورة ٢٥ يناير على أداء قناة السويس ووضع بعض التوصيات الهامة لرفع كفاءة الأسطول المصرى وزيادة مساهمته فى نقل تجارة مصر الخارجية منها :

١- وضع استراتيجية متكاملة لرفع كفاءة أداء الأسطول المصرى وزيادة مساهمته فى نقل تجارة مصر الخارجية .

٢- الاهتمام بتجديد سفن الأسطول المصرى خاصة سفن البضائع العامة والصب الجاف.

٣- تحسين الهيكل النوعى لسفن الأسطول من خلال زيادة سفن الحاويات المتطورة أو استئجار هذه السفن بشرط أن تكون جديدة ومتطورة .

- ٤- تطوير البنية التحتية للموانئ، التجارية الرئيسية .
 - ٥- الاهتمام بالتوسع فى إنشاء الموانئ، الجافة .
 - ٦- الحد من الإجراءات والتعقيدات الإدارية التى تؤدى إلى اتجاه المستثمرين المصريين لشراء السفن الأجنبية القديمة وتسجيلها فى دول أجنبية .
 - ٧- منح المزيد من الإعفاءات الضريبية لتشجيع المستثمرين على إنشاء شركات ملاحية متطورة .
 - ٨- إنشاء معاهد بحرية لتدريب وتأهيل الكوادر البشرية بجميع مستوياتها سواء فى الأسطول البحرى أو الموانئ البحرية .
 - ٩- استخدام مؤشرات الأداء العالمية والعلمية (PPI) كعلامات فارقة للقياس (Benchmark)
 - ١٠- تميم تبادل البيانات إلكترونيا (EDI) والإدارة الإلكترونية فى كل موانئ مصر .
- وقد أوردت الدراسة بعض التوصيات الهامة والتي نوجزها فيما يلى :
- ١- اعتماد مبدأ الرشادة الاقتصادية فى استخدام الموارد وإعمال مبادئ النظرية الاقتصادية ، وحساب الربح والخسارة والتكلفة والعائد فى جميع استخدامات مواردنا الطبيعية وخاصة تلك التى نعانى فيها من محدودية تهدد بنفادها أو عدم قدرتها على التجدد أو بارتفاع تكلفة تجديدها .
 - ٢- التركيز على أهمية إحداث تحول هيكلى جذرى فى بنية الناتج المحلى الإجمالى مع إيلاء أهمية خاصة للقطاعات الأعلى إنتاجية فى الأجل الطويل .
 - ٣- ضرورة مساندة السياسات التجارية بإطار مؤسسي ملائم وإجراءات تنظيمية مواتية .
 - ٤- ضرورة التنسيق فيما بين الأجهزة الفنية المختلفة كذلك الإدارات الرقابية علي الواردات منعاً للتضارب فيما بينها .
 - ٥- الاتجاه نحو زيادة الصادرات عالية التكنولوجيا من خلال تحسين هياكل الصناعات والارتقاء بها إلى مستوى أعلى وتعزيز القدرة التنافسية للصناعة والدولة بصفة عامة .
 - ٦- زيادة نسبة الإنفاق على البحث والتطوير من إجمالى الناتج المحلى وذلك لتعزيز قدرة إبداع العلم والتكنولوجيا .

- ٧- اتباع السياسات المالية والنقدية المناسبة التي تساعد علي تحقيق خطة مضاعفة الصادرات من ناحية مع ترشيد الواردات من ناحية أخرى .
- ٨- اتباع السياسات والإجراءات التي تساعد على تغيير الوضع الاحتكاري للمستوردين في مصر وتوسيع دائرتهم .
- ٩- العمل على زيادة مساهمة الصادرات الخدمية في إجمال الصادرات وذلك لتحسين العجز في ميزان المدفوعات .
- ١٠- وضع استراتيجية متكاملة في مجال النقل البحري لرفع كفاءة الأسطول المصرى وزيادة مساهمته في التجارة الخارجية من خلال تحسين الهيكل النوعى لسفن الأسطول وتطوير البنية التحتية للموانئ، التجارية الرئيسية مع الحد من الإجراءات والتعقيدات الإدارية ، وتشجيع إنشاء شركات محلية بمنح مزيد من الإعفاءات الضريبية .
- ١١- العمل على رفع القدرة التنافسية لقطاع النقل البحري وذلك بالعمل على خفض تكلفة النقل من الموانئ المصرية إلى الخارج بحيث تقترب من تكلفة النقل في الموانئ المنافسة (ليبيا وتونس)
- ١٢- ضرورة صياغة نموذج اقتصادى قومى للتخطيط التأشيرى يتسم بالكفاءة والفاعلية وتكون التجارة الخارجية جزءاً أساسياً ثيه . مما يستلزم تطوير نماذج تخطيط التنمية بما يعكس التعامل مع المعطيات الجديدة للعالم الخارجى وإدارة الاقتصاد القومى والاقتصاد العالمى ، وقد يكون ذلك بالاعتماد على الأفكار المستندة على اقتصاد السوق الاجتماعى ، واقتصاد السوق المخطط .